2

جيفري فرانكل
Jeffrey Frankel

عولمة الاقتصاد

تعتبر العولمة الاقتصاديَّة واحدة من أشد القوىٰ التي شكَّلت عالم ما بعد الحرب. فقد أَصبحت التجارة العالميَّة بالبضائع والخدمات هامَّة بصورة متزايدة خلال السنوات الخمسين الماضية، كما تزايد تدفّق الأموال العالمي خلال السنوات الثلاثين الماضية. يوثق هذا الفصل من الناحية الكمية عملية العولمة للتجارة والمال. ومن ثم يذهب بإيجاز إلىٰ ما وراء أسباب التكامل الاقتصادي العالمي ويفكر بالنتائج ويتوصَّل إلىٰ الاستنتاج بأن العولمة بصورة مجملة شيء جيد ليس من أجل النمو الاقتصادي فحسب، لكن حين تؤخذ الأهداف غير الاقتصاديَّة بالحسبان أيضاً.

إن الدافِعَيْن الرئيسيين لعولمة الاقتصاد هما: تخفيض تكاليف النقل والاتصالات في القطاع الخاص، وتخفيف العوائق التجارية في وجه التجارة والاستثمار في القطاع العام. لقد ظل التقدّم والتجديد التقني يدفع تكاليف النقل

(*) يود المؤلف أن يشكر Jagdish Bhagwati وAsh Carter وFarhad Rassekh وDani Rodrik وPierre Sauve وIra Shapiro وRob Stavins وArvind Subramanian وDaniel Tarullo وAlan Winters علىٰ ملاحظاتهم.

obeikandl.com

والاتصالات نحو الانخفاض بشكل ثابت. ولقد رأينا في فترة ما بعد الحرب تقدّماً كبيراً في توفير الكلفة، حتى ضمن الشحن البحري: ناقلات كبيرة جداً، والسفن التي تسمح بصعود ونزول السيارات وشحن الحاويات. في الفترة ما بين 1920 و1990 هبط متوسط أجور الشحن ورسوم المرفأ بالنسبة للطن من واردات وصادرات الولايات المتحدة من 95 دولاراً للطن الأمريكي إلىٰ 29 دولاراً (محسوبة علىٰ أساس دولار 1990). وتزداد حصة الشحن الجوي. وهبط متوسط كلفة النقل الجوي ما بين 1920 و1990 من 0,68 دولار إلىٰ 0,11 دولار للمسافر/ ميل. ولقد غيَّر الشحن الجوي النفاث والبريد من وضعية البضائع التي كانت تصنَّف في السابق بأنَّها غير قابلة للمتاجرة علىٰ النطاق العالمي. أما الآن فترسل عبر القارات الأزهار المقطوفة حديثاً، والبركولي والفريز والسرطان البحري وحتى البوظة[1]! وقد هبطت تكاليف الاتصالات هبوطاً سريعاً وكبيراً. ففي نفس الفترة هبطت كلفة المكالمة الهاتفية لمدة ثلاث دقائق ما بين نيويورك ولندن من 244,65 دولاراً إلىٰ 3,32 دولاراً. ولا تحتاج الاختراعات الحديثة كالفاكس والإنترنت إلىٰ ترويج.

من السهل أن نبالغ بمدىٰ العولمة. والنقاش الحماسي للموضوع يجعله يبدو كأن الزيادة السريعة في التكامل عبر حدود الدّول تجري لأول مرة. ويقول بعض المعلِّقين إن الموضوع قد ذهب بعيداً جداً لدرجة أَصبح معها كاملاً، ويسمع المرء أن المسافة وحدود الدّول لم تعد أموراً هامة، وأن دولة الأمة والجغرافية نفسها لم تعد تتعلَّق بالأغراض الاقتصاديَّة، وأَنَّه أَصبح الآن من السهل عقد الصفقات مع الزبائن عبر العالم تماماً كما تتم عبر المدينة. وفوق ذلك كله، ألم تخفض الشبكة العالميَّة للمعلومات (الإنترنت) الحواجز عبر الحدود إلىٰ الصفر؟

من الخطأ أن يضع صانعو السياسة أَو المواطنون الخاصون قرارات علىٰ أساس أن العولمة جديدة لدرجة أن ممارسات الماضي لا علاقة لها بها، أَو أن

الظاهرة لا تقبل الرجوع الآن، أو أن السلطات المالية القوميَّة عاجزة الآن أمام السوق العالميَّة، أو أن نوعية الحياة الأمريكية ـ من النواحي الاقتصاديَّة أو غير الاقتصاديَّة ـ تقررها التطورات الخارجية أكثر مما تطورها الأعمال الأمريكية في الوطن.

يُستحسن التمييز بأنَّه عند كل نقطة في التاريخ، تنشط عوامل قوية وكثيرة لتدفع الدّول بعيداً عن بعضها، كما تعمل في الوقت نفسه عوامل قوية علىٰ تقليص العالم. ففي التسعينيات مثلاً، في الوقت الذي جعلت القوىٰ، كشبكة الإنترنت واستخدام الدولار، البعضَ يعلن سقوط دولة الأمة، ولدت أمم كثيرة (نتيجة لتفكك الاتحاد السوفياتي السابق) أكثر من أي عقد مضى ما عدا عقد الستينيَّات عند انتهاء الاستعمار، ولكل من هذه الأمم عملاتها وسياساتها التجارية[2]؟ لقد سيطرت قوىٰ الانكماش والتقلص في العقود الأخيرة، لكن القوىٰ النابذة هامَّة أيضاً.

علامتان لقياس التكامل الاقتصادي

إن السجل الكلي للتكامل الاقتصادي التام لفترة ما بعد الحرب العالميَّة الثانية عبر الحدود القوميَّة، قوي كما كان في مجالين، لم يكن مدهشاً كما كان يعتقد علىٰ نطاق واسع. المنظور الأول أن نحكم بمقياس ما قبل مائة سنة. والثاني أن نحكم بمقياس ما يمكن أن يعني وجود تكامل اقتصادي عالمي تام حقاً.

الحكم علىٰ عولمة سنة 2000 بمقياس سنة 1900

كانت العولمة التي حدثت في القرن التاسع عشر رائعة بقدر روعة الحدث الذي يجري الآن علىٰ الأقل. لقد حدثت الانطلاقات الثورية في الانتقال والاتصالات حتى سنة 1900، مثلاً، القطارات والسفن والبرقيات والتبريد. وانخفضت أجور الشحن انخفاضاً حاداً خلال القرن. قدم السلام البريطاني بيئة استقرار سياسي كما قدَّم مقياس الذهب بيئة استقرار مالي. ويرى كيڤن أورورك Kevin O'Rourke وجيفري وليامسن Jeffrey Williamson أن الفروق في أسعار

السلع قد تقلَّصت بشكل كبير نتيجة لنمو التجارة السريع[3].

لا بدَّ من أن أستشهد بالقول الشهير لجون مايناردكينيس، John Maynard Keynes: «أي حدث خارق في تقدم الإنسان في ذلك العصر الذي انتهى في سنة 1914. . . . يستطيع القاطن في لندن أن يطلب بواسطة الهاتف وهو يحتسي كوباً من الشاي في سريره منتجات متنوعة من جميع أنحاء الكرة الأرضية. . . . ويستطيع في الوقت نفسه، وبذات الوسيلة أن يغامر بثروته بالمصادر الطبيعيَّة والشركات الجديدة في أي حي من أحياء العالم»[4].

اتخذ العالم خطوة كبيرة إلىٰ الوراء من العولمة الاقتصاديَّة خلال الفترة من 1914 إلىٰ 1944. وكانت بعض أسباب هذا التراجع مشاعر العزلة في الغرب نتيجة للحرب العالميَّة الأولىٰ، وعدم الاستقرار المالي، والكساد الاقتصادي الذي حل في فترة الحرب، وزيادة التعرفات الجمركية والعوائق التجارية الأخرىٰ بما فيها تبني الكونغرس في الولايات المتحدة تعرفة سموت ـ هاولي Smoot-Hawley في 1930، ونشوء المعسكر الفاشي في الثلاثينيَّات وظهور المعسكر الشيوعي في الأربعينيَّات. كل هذه العوامل حافظت علىٰ العقبات التي خلقتها الحكومات، علىٰ عكس قوىٰ التكنولوجيا والسوق الخاص التي تميل إلىٰ تخفيف العقبات. نتيجة لذلك، كان العالم الذي ظهر في سنة 1945 مجزّأً اقتصادياً أكثر من العالم الذي انهمك بالحرب في سنة 1914.

كان المنتصرون مصمِّمين علىٰ ألاَّ يكرِّروا الأخطاء التي ارتكبوها إبان الحرب العالميَّة الأولى. إنهم سيعملون علىٰ تطوير تكامل اقتصادي علىٰ نطاق واسع في هذا الوقت حتى يحقِّقوا أهدافاً سياسيَّة طويلة المدىٰ. فأقاموا مؤسَّسات متعددة الجوانب للتحكم بالأموال والاستثمار والتجارة العالميَّة، صندوق النقد الدّولي، والبنك الدولي، والاتفاقية العامة للتجارة والتعرفات الجمركية[5]. وبدأت الولايات المتحدة تدل علىٰ الطريق وذلك بتخفيض العوائق التجارية وتوفير دولار يمكن تحويله إلىٰ ذهب.

بواسطة إجراء تجاري أساسي، وهو تصدير أَو استيراد البضائع كجزء من

الناتج العام، استغرقت الولايات المتحدة أكثر من خمس وعشرين سنة بعد انتهاء الحرب العالميَّة الثانية قبل أن تصل قرابة سنة 1970 إلىٰ المستوىٰ نفسه من العولمة الذي كانت تمارسه عشية الحرب العالميَّة الأولىٰ. واستمر هذا الجزء بالزيادة السريعة ما بين 1971 و1997، حتى وصل إلىٰ 9٪ اليوم، ولا يزال دون المستوى الذي كان في بريطانيا خلال القرن الماضي وأوائل القرن العشرين. وبمقياس آخر، وهو ما يتعلَّق بحرية عامل الانتقال، لم يكن العالم أكثر تكاملاً عند دخول الألفية الجديدة مما كان عليه عند دخول القرن السابق[6].

يجد معظم الناس أنه من المدهش ألاّ تحتفظ التجارة بأهميتها التي كانت لها قبل الحرب العالميَّة الأولىٰ إلىٰ أن كانت أوائل السبعينيَّات. إن أهمية المقارنة مع 100 سنة مضت تذهب إلىٰ ما وراء الحقائق غير المثبتة التي يسعد المؤرخون الاقتصاديون بالقفز فوق الأشياء التي لم تبدأ. ولأن تقنية «اعرف كيف» لا تعرف الرجوع ـ أَو كانت غير قابلة للرجوع خلال الألفيَّة الثانية، إن لم تكن خلال الألفية الأولىٰ كلها ـ هناك ميل لأن نرىٰ العولمة لا تقبل الرجوع. لكن القوىٰ السياسيَّة التي جزَّأت العالم خلال ثلاثين سنةً (1914 ـ 1944) كانت أقوىٰ كثيراً من تعاظم التقدّم التقني في النقل الذي استمر طيلة تلك الفترة. فالدرس هو؛ لا شيء محتوماً في عملية العولمة. وحتى تستمر العولمة، يجب علىٰ قادة العالم أن يأخذوا بالخيارات التي كانت مطروحة بعد الحرب العالميَّة الثانية بدلاً من تلك الخيارات التي كانت بعد الحرب العالميَّة الأولىٰ.

الحكم بمقاييس التكامل الاقتصادي التام لعولمة سنة 2000

ربما يكون التكامل الاقتصادي التام عبر الحدود القوميَّة دمية من القش. (قد يفكِّر القارئ هكذا في نهاية الفصل إن لم يكن فعل ذلك في البداية). لكن لدمى القش أغراضاً، وهنا يوجد حوار يكفي ليبرِّر هذا الاهتمام. فدمية القش الجيدة يجب أن تكون كبيرة حتى تؤثِّر في الغربان، ولكن ليس كبيرة جداً بحيث لا يمكن تفريغها. في كلا الهدفين يحقِّق اقتراح التكامل الاقتصادي العالمي التام ذلك بصورة مثيرة للإعجاب.

فكِّر ثانية بالإحصائيات الأساسية للتكامل التجاري، مجموع صادرات الدّولة من السلع والخدمات، أَو مجموع المستوردات كجزء من مجمل الناتج المحلي. مع الزيادة السريعة في الخدمات المشمولة، يبلغ متوسط هذه النسب 12٪ في الولايات المتحدة. ويحتمل أن يمثِّل المستوىٰ الحالي للتجارة ضعف ما كان عليه قبل 100 سنة. لا يزال هذا الدليل المدهش من انخفاض تكاليف النقل والتعرفات الجمركية والعوائق التجارية الأُخرىٰ، بعيداً كل البُعد عن الوضع السائد لو كانت هذه التكاليف والعوائق تبلغ الصفر. وسوف توثق هذا الزعم فيما يلي إحصائيات أكثر تطوراً. لكن حساباً بسيطاً جداً يكفي لإيضاح هذه الفكرة. يبلغ ناتج الولايات المتحدة $\frac{1}{4}$ الإنتاج العالمي الإجمالي. فيكون ناتج الدّول الأخرىٰ المنتجة حوالى $\frac{3}{4}$ الإنتاج العالمي الإجمالي. فلو كان الأمريكيون يشترون سلعاً وخدمات من المنتجين الأجانب بنفس السهولة التي يشترون بها من المنتجين المحليين، فسوف تؤلِّف المنتجات الأجنبية حصة من إنفاق الولايات المتحدة مساوية لحصة إنفاق أي مقيم متوسط علىٰ هذا الكوكب. إن نسبة واردات الولايات المتحدة إلىٰ الناتج المحلي الإجمالي هي 0,75. ويصح الشيء نفسه علىٰ نسبة الصادرات إلىٰ الناتج المحلي الإجمالي. لكن علاقات التناسب هذه نحو $\frac{1}{6}$ فقط من هذا المستوىٰ المفترض (12 بالمائة/ 75 بالمائة = السدس). بعبارة أُخرىٰ، يجب أن تزداد العولمة ست مرات أخرىٰ، قياساً إلى نسبة التجارة، قبل أن تصبح حقيقة بالمعنى الحرفي أن الأمريكيين يقومون بالأعمال بسهولة في جميع أنحاء العالم كما يفعلون في بلادهم.

لا تزال بلاد أُخرىٰ بعيدة عن الانفتاح التام بهذا المعنى. فنسبة تجارة السلع إلىٰ الناتج العالمي كله ضعف نسبة الولايات المتحدة. وينبغي توقع ذلك، فالبلاد الأخرىٰ أصغر. والنسبة في الكيانات الاقتصاديَّة الكبيرة ـ اليابان، والاتحاد الأوروبي ككل ـ قريبة من مستوىٰ الولايات المتحدة. وفي كل الأحوال تقريباً تقصّر النسبة عن المستوىٰ الذي يسود في عالم متكامل[7]. في

الشكل (2 ـ 1) يمثّل البُعد العمودي حصة الدّولة من الناتج الذي يباع إلىٰ المواطنين أكثر مما يصدر منه. والحركة إلىٰ الأسفل تصور أن الدّولة أَصبحت أكثر انفتاحاً خلال 130 سنة الماضية. (يستطيع أن يرىٰ المرء أيضاً أن اتجاه التكامل قد قوطع خلال فترة الحرب). لا تزال الولايات المتحدة بعيدة عن الانفتاح الكامل: فحصة الناتج المباعة محلياً لا تتناسب مع الحصة من الناتج العالمي. بعض الدّول الأخرىٰ ذات تناسب بين التجارة والناتج المحلي الإجمالي أعلىٰ منه في الولايات المتحدة وذلك نتيجة لكون الدّولة أصغر حجماً وأقل اكتفاء ذاتياً. ومع ذلك فإنَّها بعيدة عن الانفتاح الكامل بصورة مماثلة.

الشكل 2 ـ 1

حجم الدّولة (الحصة من الناتج العالمي) مقابل الانغلاق (المبيعات المحلية/ الناتج العام)

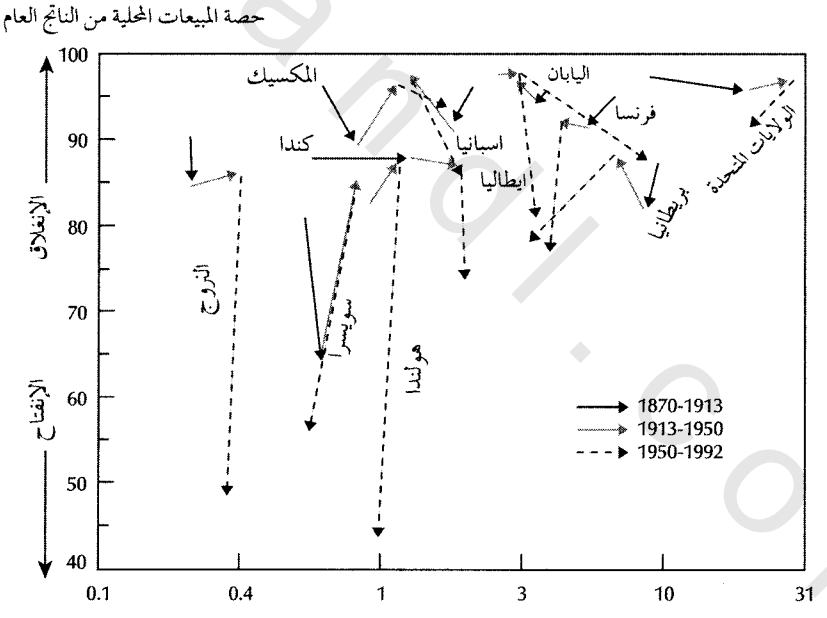

المصدر : حسابات المؤلّف والمعطيات من آنغوس ماديسون Angus Madison، «Monitoring the world Economy» (باريس: مركز التنمية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD 1995).

لاحظ: الانغلاق، 100 * (1 - (X/GDP))

لماذا لا تزال العولمة بعيدة عن أن تكون كاملة؟ لأخذ فكرة عن مجموع تكاليف النقل والعوائق التجارية والكسور الأخرىٰ التي يتوجب كشفها، يجب علينا أن نتعمّق بالإحصائيات أكثر.

الإجراءات الإحصائية للتكامل الاقتصادي

قد يكون مفيداً أن ننظر إلىٰ الإجراءات مباشرة حول كيفيَّة تغير عوائق التكامل عبر الحدود خلال القرن العشرين: مستوىٰ التعرفات علىٰ الصناعات كتوضيح للسياسة التجارية، أَو سعر المكالمة الهاتفيَّة عبر المحيط الأطلسي كتوضيح للتغير التكنولوجي في مجال الاتصالات والنقل. لكن العوامل الحاسمة السياسيَّة والمادية كثيرة جداً ومتنوعة جداً بحيث لا يمكن جمعها في بضع إحصائيات رئيسية تستطيع قياس المدىٰ الكلي للتكامل التجاري أَو المالي. تختلف مثلاً التعرفات اختلافاً كبيراً في ما بين السلع، ولا توجد طريقة واحدة معقولة لجمعها معاً. والوضع أسوأ بالنسبة للعوائق الأخرىٰ غير التعرفات. والإجراءات البديلة الممكنة ذات الأهمية المماثِلة للتعرفات والعوائق التجاريَّة الأُخرىٰ تتمتع في ما بينها بترابط منخفض جداً[8].

إن القياس الشامل لتكاليف الشحن لتجارة بلد ما هو نسبة القيمة التجارية Cif (وتقاس ككلفة الدّولة المستوردة بما فيها الشحن والتأمين)، إلىٰ القيمة التجارية Fas or Fob (فاس أو فوب) (وتقاس ككلفة الدّولة عند مغادرة البضاعة للدولة المصدِّرة «علىٰ رصيف الشحن» أَو «خالصة علىٰ ظهر الباخرة»). لقد هبط ربح الولايات المتحدة إلىٰ نحو 9٪ في الخمسينيَّات، وإلىٰ نحو 6٪ في التسعينيَّات. (المعدل العام في العالم أقل من 4٪). لكن يحتمل أن تكون هذه الأرقام تقلِّل من أهمية هبوط تكاليف الشحن. والسبب هو اختلاف تركيب التجارة، وتختلف أرباح الشحن علىٰ أساس Cif كما اختلف التأمين اختلافاً كبيراً في ما بين السلع وفي ما بين الشركاء التجاريين[9].

من المفيد أن ننظر إلىٰ القياسات الموجزة لآثار العوائق الحدوديَّة علىٰ

صيغة التجارة والاستثمار أكثر من النظر إلىٰ قياسات العوائق نفسها. ويستخدم الآن نوعان من المقاييس: المتعلقة بالكميات، وتلك المتعلّقة بالأسعار.

قد تبدو مقاييس الكميات أكثر مباشرة: «فقط ما هو حجم التدفق العالمي؟» لكن رجال الاقتصاد يفضلون النظر إلىٰ مقاييس الأسعار. في المقام الأول إن نوعيات المعطيات بالنسبة للأسعار غالباً ما تكون نوعية عالية، أعلىٰ منها للكميات. (هذا صحيح سيما في أَسواق المال العالميَّة، فمعطيات أَسعار الضمانات الأجنبية جيدة جداً، ومعطيات التجارة العالميَّة مجتمعة بشكل ضمانات سيئة جداً). وفي المقام الثاني، وحتى علىٰ المستوىٰ التصوري، إن الفروق الدّولية في أَسعار سلع محددة أَو أملاك معينة تقيس قدرة الموازنة العالميَّة في الحفاظ علىٰ هذه الأَسعار متناسقة، هي مؤشرات أكثر فائدة علىٰ مدى التكامل بمفهومه غير الرسمي. فكّر بمثال تجارة الولايات المتحدة بالمنتجات النفطية. إنَّها ليست كبيرة كنسبة مئوية من ناتج الولايات المتحدة أَو استهلاكها، لكن الموازنة تربط سعر النفط داخل الولايات المتحدة قريباً من سعره في السوق العالميَّة. حتى في ما بين دولتين ليس بينهما أية تجارة نفطية أبداً ستجد أن الأَسعار فيهما تتحرك بشكل وثيق. إن غياب العوائق وقوة التجارة علىٰ نطاق واسع هما ما يحفظ الأَسعار متناسقة ويجعل الأَسواق متكاملة بالمعنى الكامل للكلمة، وليس حجم التجارة التي تحدث.

قدرة الموازنة علىٰ إلغاء الفوارق في أَسعار السلع

تعرف الموازنة بحسب النظرية الاقتصاديَّة الأساسية بأَنَّها فعالية شراء سلعة ما حيث هي رخيصة الثمن وبيع السلعة نفسها بالوقت نفسه حيث هي مرتفعة الثمن، وبذلك تدفع الأَسعار نحو المساواة. وفشلها في تحقيق ذلك بصورة تامَّة مصدر دهشة علماء الاقتصاد المتكرِّرة (وربما لا تدهش أحداً سواهم). وغالباً ما يكون التفسير أَن السلع المذكورة ليست متماثلة حقاً. فالاسم التجاري مهم، هذا إذا لم تكن أسباب أخرىٰ هامة كبيع المفرق والضمانة وخدمة

الزبون. فعلىٰ سبيل المثال، ليست سيارة BMW سيارة ليكسس نفسها بالتأكيد، بل إن السيارة BMW التي تباع في ألمانيا ليست السيارة BMW نفسها التي تباع في الولايات المتحدة (معدات ضبط تلوث الهواء مختلفة، مثلاً). عندما تستخدم المقارنة بين الدّول جداول معدلات أسعار مجمعة كاختبارات قياسية «للمساواة في القدرة الشرائية»، ليس مدهشاً أبداً أن نرىٰ دليلاً ضعيفاً علىٰ الموازنة[10]. ويدهش وجود فروق في الأَسعار العالميَّة في حالة السلع المتجانِسة والتي لا تحمل اسماً تجارياً مثل الخرادق العادية. وبيَّنت الاختبارات أن فوارق الأَسعار لسلع معينة هي أكبر عبر حدود الدّول مما هي ضمن الدّولة. يحتمل أن يكون تغير أَسعار صرف العملات هو المسؤول[11].

لعل الدهشة الأكبر تأتي من ندرة الدلائل علىٰ توجه فوارق الأَسعار نحو التلاشي عبر حقبة كبيرة من التاريخ. لقد حصل كينيث فروت Kenneth Froot، ومايكل كيم Michael Kim، وكينيث روغوف Kenneth Rogoff علىٰ معطيات حول الأَسعار في إنكلترا وهولندا منذ سنة 1272 لثماني سلع هي (الشعير، والزبدة، والجبنة، والبيض، والشوفان، والبازلاء، والفضة والقمح)[12]. ليست الانحرافات عن ما يُعرف بقانون السعر الواحد عبر القناة الإنكليزيَّة أصغر أَو أقل استمراراً مما كانت في الماضي علىٰ الرغم من التقدّم التقني الذي خفَّض تكاليف الشحن لهذه المواد بصورة أكيدة. لا بد أن تكون عوامل أخرىٰ تقاوم هبوط تكاليف النقل. والعوامل المرشحة لهذا هي العوائق التجارية بموجب السياسة الزراعية المشتركة الأوروبية. وارتفاع سعر صرف العملة بين الجلدر والجنيه[13].

العوامل المساهمة في الانحياز إلىٰ التجارة المحلية

تبقى الجغرافية والمسافات أكثر الموانع التجارية أهمية علىٰ نطاق أوسع مما يعتقد.

المسافة: لا تزال المسافة عائقاً هاماً للتجارة ولكنها ليست العائق الوحيد

بسبب تكاليف الشحن المادية. إن آثار العوائق المعلوماتيَّة تتناقص بالجوار وبالروابط اللغويَّة والثقافيَّة والتاريخيَّة والسياسيَّة. يمكن أن نطلق عليها «البُعد الاجتماعي». وقد سماها هانز لينمان Hans Linneman «البُعد النفسي»، وسمَّاها بيتر دريسديل Peter Drysdale وروس غارنوت «المقاومة الذاتيَّة»[14].

من بين البراهين الممكنة والكثيرة علىٰ أنَّ المسافة لا تزال هامَّة واحد من أبسطها، وهو الميل الملاحظ نحو التجمع الجغرافي للصناعات. وميل الصناعة نحو التمركز الإقليمي دليل علىٰ تكاليف النقل والاتصالات وعلىٰ زيادة العوائد في نطاق الإنتاج.

يحدث التكتل حتى في قطاعات حيث تهمل نفقات النقل المادِّي، كما في خدمات المال أَو برمجيات الكومبيوتر. فتتمركز الشركات المالية في مانهاتن، وتتمركز شركات تكنولوجيَّات المعلومات في وادي السيليكون. وسبب اختيارهم للأماكن بجانب بعضهم بعضاً لا لأنهم يتاجرون بسلع مادِّيَّة في ما بينهم ويريدون توفير تكاليف النقل. ولكن الاتصال وجهاً لوجه معهم لتبادل المعلومات ومناقشة الصفقات.

تتكشَّف أهمية المسافة أيضاً بتحليل معطيات أَسعار السلع في مواقع مختلفة. فإن كانت تكاليف النقل والتكاليف الأخرىٰ لتنفيذ الأعمال علىٰ البُعد هامَّة، عندئذ يجب أن تقوم الموازنة بعمل أفضل وتحافظ علىٰ أَسعار السلع المتماثلة متناسقة عندما تباع هذه السلع في أماكن قريبة من بعضها أكثر مما لو كانت بعيدة عن بعضها. يدرس تشارلز إنجل Charles Engel وجون روجرز John Rogers الأَسعار في 14 قسماً استهلاكياً في ثلاث وعشرين مدينة كندية وأمريكية[15]. ويجدان أن البُعد بين مدينتين في أمريكا الشمالية يؤثِّر تأثيراً هامّاً في تغير أسعارهما النسبيَّة.

تبرز نتائج مماثلة بالنظر إلىٰ الكميات التجاريَّة بدلاً من النظر إلىٰ أَسعارها. يقول نموذج الجذب، تتناسب العلاقة التجاريَّة بين دولتين تناسباً

عكسياً مع البُعد في ما بينهما، وتتناسب طرداً مع إنتاج حجميهما، وذلك قياساً علىٰ قانون نيوتن للجاذبيَّة. وهذه تلائم المعطيات بصورة جيدة وهي مؤسَّسة بصورة جيدة علىٰ نظرية المتاجرة بالبضائع التي هي بدائل غير كاملة بشكل جزئي، لأن المعطيات متوافرة جداً (مجموعة من 100 دولة تعرض 100 × 99 = 9900 زوج من ملاحظات التصدير)، تميل الأخطاء المعياريَّة لأن تكون صغيرة.

تجد التقديرات الإحصائيَّة للبُعد آثاراً هامَّة في التجارة البينية. فعندما تزداد المسافة بين دولتين بمقدار 1٪ تقل التجارة في ما بينهما من 0,7 إلىٰ 1٪. هذه الإحصائية، مثل الإحصائيات الأخرىٰ التي ستأتي، تخص أثر العزلة وتثبت الآثار الأخرىٰ في التجارة كحجم الشركاء التجاريين. إن الخاصة الرائعة للتحليل العادي لأقل مربعات التراجع هي قدرته علىٰ فحص الأثر المستقل للعامل الواحد في الوقت الواحد[16].

المتغيرات الجغرافية الأخرىٰ

الميزات المادية الأخرىٰ للمواقع ذات آثار هامَّة. فالدّول المغلقة ترتبط بتجارة أقل بعامل يبلغ قرابة الثلث إذا اعتبرنا باقي العوامل متساوية. فالدّولتان المتجاورتان تتاجران معاً 80٪ أكثر من دولتين مثيلتين غير متجاورتين.

العوامل اللغوية والاستعماريَّة

تبقى العوائق اللغوية عقبة في وجه التجارة. فالدّولتان اللّتان تتكلّمان اللغة نفسها تتاجران مع بعضهما بنسبة 50٪ أكثر من دولتين لا تتكلّمان اللغة نفسها. فتعدّد اللغات هو أحد الأسباب التي تجعل التكامل الاقتصادي بعيداً من الكمال في الاتحاد الأوروبي.

كانت الروابط الاستعمارية هامَّة أيضاً تاريخياً. في سنة 1960 عندما بدأ تفكّك أكبر الإمبراطوريات الاستعماريَّة، كانت التجارة بين المستعمرات والقوىٰ

الاستعماريَّة أكثر مرتين أَو أربع مرَّات وسطياً من أي دولتين أخريين لا علاقة استعماريَّة بينهما[17]. هذا التأثير الذي انخفض من القمة السابقة في الفترة الاستعماريَّة، استمر بالهبوط في السبعينيَّات والثمانينيَّات. لكنه لم يختف بالفعل، إذا اشتملت العينة علىٰ مستعمرات صغيرة، فإن الوحدتين اللَّتين اشتركتا بالمستعمر نفسه تتاجران في ما بينهما بمعدل وسطي 80٪ أكثر من دولتين أخريين لم تكونا كذلك (ظل هذا حتى 1990). فضلاً عن ذلك إن كانت إحدىٰ الدّول من الاثنتين هي الدّولة المستعمِرة الأم، فالتجارة أكثر من 5 إلىٰ 9 مرات في التجارة بين دولتين ليستا كذلك[18].

العوامل العسكريَّة

لقد جرىٰ فحص الآثار في التجارة البينية في التحالفات السياسيَّة والعسكريَّة والحروب أيضاً. فمن الناحية النظرية والتجريبية (في إطار الجاذبية) ترتفع التجارة عموماً بين الدّول المتحالِفة وتنخفض إلىٰ الحدود الدنيا بين الأعداء الحقيقيين أَو المحتملين. ومفهوم أنَّه إذا كانت دولتان في حالة حرب، توجد آثار سلبية في التجارة بينهما. وترتفع إلىٰ 99٪ انخفاضاً في سنة 1965. والوضع النموذجي أكثر في 1990 إذا بلغ الانخفاض 82٪[19].

مناطق التجارة الحرَّة

تخفض الترتيبات التجاريَّة الإقليميَّة التعرفات الجمركيَّة والعوائق التجاريَّة الأخرىٰ في مجموعة من الدّول، علىٰ الرغم من وجود سلسلة من الترتيبات التجاريَّة المفضَّلة الخفيفة إلىٰ اتحادات اقتصاديَّة ناضجة تماماً. وغالباً ما يكون أعضاء هذه المجموعات مرتبطين ارتباطاً قوياً من خلال الجوار أَو اللغة المشتركة أَو من خلال روابط أُخرىٰ. ولكن لو ثبتنا هذه العوامل، في إطار الجاذبيَّة، فإن تشكيل مناطق تجارة حرَّة يزيد التجارة بمعدل 70٪ إلىٰ 170٪[20]. إن سوقاً مشتركة جدية، كالاتحاد الأوروبي، يمكن أن يكون لها آثار

كبيرة. ومع ذلك، يبقى في كل دولة عضو في الاتحاد الأوروبي انحياز كبير للمتاجرة ضمن تلك الدّولة.

الروابط السياسيَّة

قد يكون رأي اقتصادي ساذج، عندما تزال التعرفات الجمركية والعوائق التجاريَّة الصريحة الأُخرىٰ بين دولتين، وباعتبار العوامل الجغرافية الحاسمة في تكاليف النقل ثابتة، يجب أن تتحرَّك التجارة بسهولة عبر الحدود القوميَّة كما تتحرَّك ضمن هذه الحدود. لكن هذا بعيد جداً في واقع الحال. إن كانت وحدتان جغرافيتان تنتميان إلىٰ سيادة أمَّة نفسها كماهو الحال في فرنسا وأقسامها وراء البحار تكون التجارة ثلاثة أمثال تقريباً. وهكذا إن للعلاقات السياسيَّة بين الوحدات الجغرافية آثاراً أكبر في التجارة من عوامل مثل السياسات التجاريَّة الواضحة أَو العوائق اللغويَّة.

الدّول المشتركة

حتى بعد تعديل المسافة (بما فيها عدم التجاور) والعوائق اللغوية، لا تزال كل الدّول تظهر انحيازاً كبيراً نحو شراء البضائع المحلية أكثر من البضائع الأجنبيَّة. يقدّر شانغ جن واي Shang Jin Wei هذا الانحياز في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD؛ لقد تراجع هذا الانحياز تراجعاً طفيفاً مع مرور الزمن ولا يزال الانحياز هامّاً إحصائياً (علىٰ الرغم من أن الولايات المتحدة كان فيها أصغر انحياز من الجميع)[21].

توجد بعض المزايا العظيمة لوجود معطيات علىٰ مستوىٰ الولايات والمحافظات ضمن الدّولة. وقد نتمكَّن من التأكّد كيف تتأثَّر التجارة بين كيانين جغرافيين من خلال عضويتهما في اتحاد سياسي. لقد عرفنا أنَّه عندما تكون الوحدتان الجغرافيتان تشتركان بروابط كلفة مشتركة تزدهر التجارة بينهما بصورة واضحة. ويبقى أن نفكِّر أنَّه عندما تشترك وحدتان جغرافيتان بإرث ثقافي أَو

بنظام قانوني، فإن تجارتهما تزداد بذلك أكثر. ليست المعطيات متوافرة عموماً حول التجارة بين ولايات الولايات المتحدة، وأقسام اليابان، ومحافظات ألمانيا، ومقاطعات بريطانيا، أَو دوائر فرنسا. ولكن توجد معطيات حول التجارة التي تقوم بها المقاطعات الكندية في ما بينها. ومع الولايات الأمريكية الرئيسية. وهي تظهر انحيازاً قوياً للتجارة ضمن الأمَّة. فأونتاريو تصدِّر إلىٰ بريتش كولومبيا ثلاث مرَّات أكثر مما تصدِّره إلىٰ كاليفورنيا، مع أن الأخيرة يبلغ عدد سكَّانها عشرة أمثال عدد سكان بريتش كولومبيا. (الأرقام لسنة 1988).

طبَّق جون ماكالوم John MacCallum موديل الجاذبية علىٰ التجارة بين المقاطعات والولايات. فظهرت الآثار العادية للحجم والبُعد[22]. والنتيجة المذهلة هي أثر المتغير المزيف ليمثِّل عندما تكون الولايتان أَو المقاطعتان تقعان في نفس الدّولة. فمثل هاتين المقاطعتين تتاجران مع بعضهما اثنين وعشرين مرة أكثر مما تتاجر مقاطعة ولاية لكنهما يقعان علىٰ طرفي الحدود. ولقد جدَّد جون هيلي ويل John Helli Well هذا الاختبار ليعكس المعطيات تحت اتفاقية التجارة الحرَّة بين كندا والولايات المتحدة. ووجد أن عامل التميّز داخل كندا يصل إلىٰ معدل 21 في السنوات 1988 ـ 90[23].

النتيجة هي أن تتذكَّر ما توصل إليه إنجل Engel وروجرز Rogers في: ما هو عرض الحدود؟ فقطع الحدود الكندية ـ الأمريكية يضيف كثيراً إلىٰ متغير السعر النسبي بين مدينتين بقدر ما يضيفه قطع المسافة المادية من 2500 إلىٰ 10000 ميل ضمن أي من الدّولتين[24]. وهذا هو اتجاه المقاطعات الكندية في المتاجرة في ما بينها، والمدهش هنا أنَّها تتجه للمحافظة علىٰ العوائق التجاريَّة في ما بينها، ولم تستفد من الدستور كما فعلت الولايات المتحدة إذ يحفظ الدستور السياسة التجاريَّة حصراً علىٰ المستوىٰ الاتحادي. وأسباب هذا التحيّز للداخل الكندي في التجارة تشمل سهولة القيام بالأعمال في ظل النِّظام السياسي نفسه، وقطاع إعلانات ودعاية متحد، وسلاسل محالّ علىٰ مستوىٰ الأمَّة،

وشبكة طرق حديد بين شرق الدّولة وغربها. يشك جون هيلي ويل John Helliwell وجون ماكالوم John MacCallum «في أن الإجابات تقع في عشرات الروابط التعليميَّة والجغرافيَّة القائمة علىٰ روابط هجرة وروابط عائليَّة وتدعمها شبكات الانتقال والاتصال والتعليم وسهولة العناية الصحيَّة والحقوق التقاعدية، إن لم تكن بالكامل من شرب الشاي[25]». من المفروض أن تكون مصادر التحيّز داخل الأمَّة أقوى بالنسبة للدول الأُخرىٰ التي لا تشترك بجوار ثقافي أَو بعلاقات تجاريَّة متحرِّرة كما تفعل كندا والولايات المتحدة.

العملات

منذ القديم كان الشك في أن وجود عملات مختلفة، ولا سيما تذبذب أَسعار صرفها منذ أن توقف النظام المالي بريتون وودز Britton Woods في سنة 1971، هي عائق للتجارة العالميَّة والاستثمار العالمي. ويعود التذبذب في أَسعار الصرف إلىٰ فشل قانون السعر الواحد الملاحظ في سوق السلع. وعندما يلاحظ أن، مثلاً، التجارة الكندية والأمريكية هي أكثر بين مواطني كل دولة من التجارة بين الدّولتين، هذا في السياق حيث أُلغيت العوائق التجاريَّة والجغرافيَّة واللغويَّة، يبقى اختلاف العملات أحد المشتبهين الرئيسين. حتى وقت حديث كان من الصعب إيجاد دليل قوي علىٰ أن عوامل العملة لا تشجِّع التجارة والاستثمار. ويستخدم نموذج الجاذبية الآن لهذا الغرض[26]. فتبين أن إلغاء انحراف معياري واحد في تغير سعر الصرف ـ مثلاً من الوسطي 7٪ إلىٰ الصفر ـ يزيد التجارة بين دولتين بنسبة تقدَّر بـ 13٪. وأكثر من ذلك، فقد وجد روز Rose أن المضي في الطريق كله وتبنِّي عملة مشتركة بالمعنى الحرفي له تأثير كبير جداً: إنَّه يضاعف التجارة ثلاث مرَّات ونصفاً[27].

إن تنشيط التجارة والمال واحد من بضعة دوافع لتبنِّي عملات مشتركة أَو لمجموعات عملات من قبل عشرين دولة خلال العقد الماضي (بما فيهم أحد عشر عضواً في الاتحاد الأوروبي الاقتصادي والمالي في 1999).

ولكن في الوقت نفسه وجد العدد نفسه من العملات الجديدة نتيجة لتفكك الاتحاد السوفياتي السابق.

إجراءات تكامل السوق المالي

كان لدى الوفود التي اجتمعت في بريتون وودز سنة 1944 تصميم لنظام مالي عالمي لم يمنح الأسواق المالية صراحة الافتراض الممنوح للتجارة بالبضائع، وهو الفرض أن التكامل العالمي جيد بدون غموض وأن العوائق يجب أن تُزال بالسرعة الممكنة. وعلىٰ الرغم من أنَّ النظرية الاقتصاديَّة يمكن أن تضع قضية أنيقة لصالح التجارة بالأصول تماماً كالتجارة الحرَّة بالبضائع والخدمات، كانت الوفود علىٰ قناعة من خبرتها في الثلاثينيَّات بأن بعض درجات ضبط تحرَّكات رؤوس الأموال العالميَّة أمر مرغوب فيه. وظل الأمر كذلك حتى الانهيار النهائي في سنة 1973 لنظام أسعار الصرف الثابتة حيث أزالت ألمانيا والولايات المتحدة ضوابطهما المالية، وحافظت اليابان وبريطانيا علىٰ هذه الضوابط حتى نهاية السبعينيَّات، ولم تتحرَّر معظم الدّول الأوروبية الأُخرىٰ حتى نهاية الثمانينيَّات. وفتح كثير من دول السوق الوليدة الباب لتحركات رؤوس الأموال علىٰ نطاق واسع في التسعينيَّات (علىٰ الرغم من الأزمات الناجمة التي أقنعت بعض المراقبين بأن الوفود التي كانت في بريتون وودز قد تكون علىٰ حق بالمقام الأوَّل).

تظهر الاختبارات الخاصة بالأَسواق المالية تكاملاً عالمياً تزايد بصورة كبيرة خلال السنوات الثلاثين الماضية لكنَّه أقل اكتمالاً مما هو مفترض. ينطبق هذا التعميم علىٰ الاختبارات القائمة علىٰ أساس الكمية بالإضافة إلىٰ الاختبارات القائمة علىٰ أساس السعر.

صحيح أن الحجم الإجمالي لتدفق رؤوس الأَموال عبر الحدود أَصبح كبيراً جداً. وربما كان الحجم الإجمالي لرقم المبيعات في أَسعار صرف العملات الأجنبية، الإحصاء الواسع والمؤثِّر: 1,5 تريليون في اليوم علىٰ النطاق

العالمي في نيسان 1998، وهذا أكبر مائة مرة من حجم التجارة بالبضائع والخدمات. ولكن التدفق الصافي لرؤوس الأَموال أكثر أهمية من التدفق الإجمالي لمعظم الأغراض. وتدفق الأَموال الصافي اليوم أصغر كثيراً كحصة من الناتج المحلي العام مما كان في بريطانيا العظمى في فترة ما قبل الحرب العالميَّة الأولىٰ إلىٰ بلاد واسعة المساحة كالأرجنتين وأستراليا وكندا[28]. فضلاً عن ذلك، يناقش مارتن فيلدستاين Martin Feldstein وتشارلز هوريوكا Charles Horioka في ورقة عظيمة التأثير أن تدفق رؤوس الأَموال الصافية أصغر مما يتوقع المرء في عالم ذي تحرّكات مالية عالميَّة تامَّة: إن الدّولة التي تعاني من نقص في الوفر الوطني تتجه إلىٰ ممارسة هبوط مساو في الاستثمار أكثر من أن تعوض الفرق عن طريق القروض الخارجية[29]. وبالطريقة نفسها، إن المستثمرين في كل دولة يحافظون علىٰ نسبة أخفض في محافظهم علىٰ شكل تأمينات في سندات في دول أُخرىٰ من وضعها في محافظ جيدة التنوع، وهذا لغز معروف «بالانحياز الوطني»[30]. من الواضح أن المعلومات الناقصة وتكاليف العمليات لا تزال عوائق هامَّة في وجه الاستثمار عبر الدّول.

لقد تم فحص قدرة الموازنة علىٰ مساواة أَسعار الأصول أَو نسب الفوائد عبر البلاد وكان هذا الفحص واسعاً. قد يتوقع المرء أنَّه في حال غياب العوائق في وجه تدفق الأَموال عبر الحدود تستطيع الموازنة جعل أَسعار الفائدة متساوية. لكن الجواب يعتمد علىٰ الأموال الدقيقة التي تم فحصها. إن أَسعار الفائدة التي حذف منها عنصر خطر صرف العملات بواسطة غطاء مسبق للسوق، هذه الأَسعار متساوية بالفعل عبر الحدود في ما بين الدّول الصناعية، وهذا يبين أن ضوابط تحرّكات رؤوس الأَموال لديها ضوابط قليلة. لكن يبدو أن أسعار الفائدة ليست متساوية في الدّول عندما يجري تعديلها بحسب توقع تغير أَسعار الصرف أكثر من أَسعار صرف مسبقة، وأَسعار الفائدة ليست متساوية قطعاً عندما يجري تعديلها بنسب التضخم المتوقعة. ومن الواضح أن فروق العملات هامَّة جداً لدرجة تكفي لوضع إسفين بين نسب الربح المتوقعة.

والأكثر من ذلك، تؤثِّر بقية تكاليف العمليات أَو المعلومات الناقصة ظاهرياً على الاستثمار في الأصول عبر الحدود[31]. فهي لا تشجع المستثمرين إطلاقاً علىٰ الاستثمار في بعض الأصول الحسَّاسة للمعلومات، كالرهنيات، عبر الحدود القومية. وفضلاً عن ذلك، يضيف خطر الدّولة التي تضع إسفين العقوبات الكبيرة لجميع الاستثمارات في الدّول النامية.

باختصار، علىٰ الرغم من كون الأَسواق العالميَّة التي تشبه إلىٰ حد كبير أَسواق البضائع، قد أَصبحت أكثر تكاملاً في العقود الحديثة، فإنَّها قطعت مسافة أقل من المسافة إلىٰ التكامل التام مما كان يعتقد علىٰ نطاق واسع. ليست العولمة جديدة وليست كاملة وليست قابلة للرجوع.

أثر العولمة الاقتصاديَّة

ما هي آثار العولمة ومزاياها؟ يجب أن نعترف بالدرجة المنخفضة من التأكّد في إجاباتنا. ويصبح من الصعب فصل السبب والنتيجة. وفضلاً عن ذلك، عندما نوسع قائمة الأهداف إلىٰ ما وراء تضخيم الدخول القوميَّة، تبدأ أحكام القِيَم باللعب. لكن النظرية الاقتصاديَّة والبحث التجريبي لا يزال لديهما الكثير للإسهام به.

أثر التجارة في مستوىٰ الدخل الحقيقي ونموه

لماذا يعتبر علماء الاقتصاد التكامل الاقتصادي هاماً جداً؟ ما هي فوائد التجارة الحرَّة للاقتصاد؟

الحالة النظرية للتجارة

تعلمنا النظرية الاقتصاديَّة الكلاسيكيَّة أنَّه توجد مكاسب قوميَّة من التجارة مرتبطة بعبارة «المزية النسبية». وخلال العقدين الماضيين طوّر المثقفون «نظرية تجارة جديدة». تقترح هذه المدرسة وجود فوائد إضافية من التجارة، يسمونها دينامية. سندرس كل نظرية بدورها.

تعود النظرية الكلاسيكيَّة إلىٰ آدم سميث Adam Smith وديڤيد ريكاردو David Ricardo. يناقش آدم سميث بأن التخصّص ـ تقسيم العمل ـ يشجع الإنتاجية. ويوسع ديڤيد ريكاردو هذا المفهوم ليشمل التجارة بين الدّول. والفكرة هي أن التجارة تسمح لكل دولة بالتخصّص في ما تصنعه بصورة جيدة وهي بذلك تضخم قيمة ناتجها. فإن قامت الحكومة بتقييد التجارة، تُهدر مواردها في إنتاج سلع كان يمكن أن تستوردها بشكل أرخص عما تستطيع إنتاجها محلياً.

ماذا يحدث لو كانت دولة ما تبزُّ الجميع في إنتاج كل السلع؟ إن المناقشة لصالح التجارة الحرَّة لا تزال هي الرابحة اليوم. كل ما هو مطلوب أن تكون دولة ما أقل مهارة نسبياً من دولة أُخرىٰ في إنتاج سلعة ما حتى تستفيد من التجارة. هذه هي عقيدة «المزية النسبية» ـ المبدأ الأساسي (وربما عكس الحدس) للنظرية التجاريَّة العالميَّة. والأمر مفهوم لمايكل جوردان Michael Jordan حين يدفع أجراً لشخص يقص له العشب في مرجه حتى وإن كان جون يستطيع أن يقوم بهذا العمل بشكل أفضل، لأن لجون مزية نسبية في كرة السلَّة أكبر من قصّ العشب في المرج. وبصورة مماثِلة يكون الأمر مفهوماً بالنسبة للولايات المتحدة حين تدفع لاستيراد سلع تستطيع إنتاجها دول أُخرىٰ بصورة مجدية أكثر (كالملابس والأحذية والزراعات المدارية والإلكترونيات الاستهلاكيَّة) لأن الولايات المتحدة ذات مزية نسبية في سلع أُخرىٰ (الطائرات والخدمات المالية والقمح وبرمجيات الكومبيوتر).

هذه هي الفكرة الكلاسيكيَّة لفوائد التجارة الحرَّة موجزة. وللنظريَّة الكلاسيكيَّة صفتان رئيسيتان تستحقان الإشارة، الأولىٰ، إنَّها تفترض المنافسة الكاملة، وعوائد ثابتة، وتقنيات ثابتة، وهي افتراضات ليست واقعية تماماً. والثانية، إن المكاسب من التجارة ثابتة في طبيعتها أساساً، بمعنى إنَّها تؤثِّر في

مستوىٰ الدخل الحقيقي. إن إلغاء العوائق التجاريَّة تزيد الدخل، لكن هذا علىٰ طول خطوط الزيادة لمرة واحدة.

وماذا عن «نظريَّة التجارة الجديدة»؟ إنَّها أكثر واقعية من النظريَّة الكلاسيكيَّة فهي تأخذ في اعتبارها المنافسة غير الكاملة، وزيادة العوائد والتكنولوجيَّات المتغيِّرة. يمكن النظر إليها علىٰ أنَّها تعطي دعماً متساوياً، أَو أكبر، للسياسات التجاريَّة الحرَّة التي اتبعتها الولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب، أي، مفاوضات، ثنائية ومتعددة الجوانب لتقليل العوائق التجاريَّة، مما فعلته النظريَّة الكلاسيكيَّة[32].

للتأكد، تقول هذه النظريات إنَّه في ظروف خاصة جداً ومعينةً تستطيع دولة ما أن تمضي بالتدخّل (مثلاً معونات لقطاعات استراتيجيَّة) شريطة أن تتخذها الحكومة بشكل صحيح تماماً، وشريطة أن تكون أعمال الدّول الأُخرىٰ قد أُخذت بالشكل الذي قُدِّمت فيه. ولكن تتجه هذه النظريات أيضاً لأن يكون لها خاصية أن العالم، الذي يقوم الجميع فيه بالمساعدة سريعاً، هو عالم يصبح فيه الجميع أسوأ حالاً، وأننا جميعاً نكون في وضع أفضل إذا كنا نستطيع الاتفاق علىٰ تحديد المعونات أَو التدخلات الأُخرىٰ.

إن الاتفاقات الثنائية أَو متعددة الجوانب حيث تقوم الأطراف الأُخرىٰ بتقديم الإذعانات لمنتجات الولايات المتحدة مقابل أية إذعانات تقدمها الولايات المتحدة، هي في النهاية، الأنواع الوحيدة من الاتفاقات التي تعقدها الولايات المتحدة. بالفعل، تطلب معظم الاتفاقيات التجاريَّة الحديثة (اتفاقية التجارة الحرَّة لأمريكا الشمالية، ووصول الصين إلىٰ منظمة التجارة العالميَّة) من شركاء الولايات المتحدة تخفيضات في عوائق الاستيراد، أكثر مما تطلب من الولايات المتحدة. والسبب أن عوائقهم كانت أكبرمن عوائق الولايات المتحدة كبداية. لكن النتيجة الطبيعيَّة أن مثل هذه الاتفاقيات تزيد من الطلب الخارجي علىٰ منتجات الولايات المتحدة أكثر مما تزيد من طلب الولايات المتحدة علىٰ

المستوردات. نتيجة لذلك يحتمل أن تستفيد الولايات المتحدة من «شروط آثار التجارة» الإيجابيَّة. . وتضيف هذه فقط إلىٰ الفوائد المعتادة لزيادة كفاءة الإنتاج ومكاسب المستهلكين من التجارة العالميَّة.

أكثر من ذلك، عندما لا تخشى الحكومة استخدام العوائق التجاريَّة من الخارج، يقوم التدخل بالممارسة القائمة علىٰ معلومات ناقصة وتفسده جماعات المصالح. والسعي لإلغاء التدخّل القطاعي المعين هو أكثر الطرق فعالية في تثبيط سلوك البحث عن الأجرة. إن العولمة تزيد عدد المتنافسين العاملين في الاقتصاد. ولا يخفض هذا العمل سلطة احتكار التشويش في السوق (والذي لولا ذلك لمارسه برفع الأَسعار) فحسب، بل إنَّه يستطيع أيضاً تخفيض سلطة التشويش المادية في الحلبة السياسيَّة (والذي يمارسه بواسطة جماعة الضغط).

والأهم من ذلك، إن معظم النظريات التجاريَّة الجديدة تقدم سبباً للاعتقاد بأن للانفتاح أثراً دائماً علىٰ معدل نمو الدّولة، وليس علىٰ مستوىٰ الناتج المحلي العام فقط. فالنسبة العالية للتفاعل الاقتصادي مع باقي العالم تسرع في استيعاب التكنولوجيّات المتقدمة، وأفضل الممارسات الإدارية العالميَّة يحفز التجديد وخفض التكاليف وينافس الاحتكار لطرده.

تأتي هذه المكاسب الديناميَّة من عدد من المصادر. وتشمل هذه المصادر الفوائد من حجم السوق الكبيرة، وتشجيع المنافسة. وتشمل المصادر الأُخرىٰ التطورات التكنولوجية من خلال زيادة الاتصالات مع الدّول الخارجية وأساليبها المغايرة في الإنتاج. يمكن أن تأتي هذه الاتصالات، مثلاً، من استثمار مباشر من شركات أجنبيَّة ذات معلومات مناسبة أَو بالتعرّض لبضائع مستوردة تجسِّد التطور التقني في الخارج. ولكل من هذه العناصر التجاريَّة العالميَّة والتفاعل العالمي أثر في تطوير النمو في الاقتصاد الوطني. وعندما ينضم ذلك إلىٰ الآثار الثابتة، فلا مجال للسؤال عن أن جهود الأَسواق المفتوحة، عندما تنجح، ستعطي أرباحاً هامَّة.

الحالة التجريبيَّة للتجارة

لا يكون وضع النظرية الجواب الكامل عن السؤال، «كيف نعرف أن التجارة جيِّدة؟» نريد برهاناً تجريبياً. لقد أجرىٰ علماء الاقتصاد اختبارات إحصائيَّة للعوامل الحاسمة في معدلات نمو الدّول. الاستثمار في رأس المال المادي والاستثمار في رأس المال البشري هما العاملان اللَّذان يبرزان علىٰ أنهما الأقوىٰ. ولكن عوامل أُخرىٰ هي أيضاً هامَّة. لقد وجدت التقديرات في معادلات النمو دوراً للانفتاح، يقاس مثلاً بمبلغ الصادرات والواردات كحصَّة من الناتج المحلي العام. ينظر، ديڤيد رومر David Romer وأنا إلىٰ المقطع العرضي لمائة دولة خلال الفترة منذ 1960[33]. سعت الدراسة لمعالجة همٍّ كبير حول السببيَّة الآنية بين النمو والتجارة: هل يؤدي الانفتاح إلىٰ النمو، أم هل يؤدي النمو إلىٰ الانفتاح؟ وجدنا أن أثر الانفتاح في النمو أقوىٰ عندما نصحح للآنية بالمقارنة مع تقديرات قياسيَّة.

يراوح تقدير أثر الانفتاح في دخل الفرد من 0,3 إلىٰ 3,0[34]. فكِّر برقم صحيح في الوسط مثل 1,0. إن الزيادة في انفتاح الولايات المتحدة منذ الخمسينيَّات هي 0,12. وضرب الرقمين معاً يتضمَّن أن التكامل الزائد كان له أثر يقدّر بـ 12٪ علىٰ دخل الولايات المتحدة. وبصورة أكثر درامية، قارن طراز بورما بتناسب يصل إلىٰ ما يقرب الصفر، مقابل طراز سنغافورة بتناسب يصل إلىٰ 100٪. فتقديراتنا التقريبيَّة، والمُعامِل 1,0، تتضمَّن أن دخل سنغافورة أعلىٰ 100٪ من دخل بورما نتيجة لانفتاحها. الحقيقة أن التجارة تستطيع التأثير في معدل نمو الدّولة ـ كمقابل لتأثيرها في مستوىٰ الناتج المحلي العام لها في شكل سريع ـ تجعل قضية تحرير التجارة أكثر إلزاماً حتى.

إن أحد ردود الفعل الممكن هو أن هذه المعالجة تظهر فوائد النمو فقط من التجارة المتأثِّرة بالجغرافية ولا تحتاج بالضرورة إلىٰ الاتساع إلىٰ آثار التجارة المتأثِّرة سياسياً[35]. لكن نقَّاد العولمة المعروفين يبدو أنَّهم يفكِّرون أن المشكلة

هي زيادة التجارة العالميَّة والتمويل العالمي بغضّ النظر إن كانت تأتي من التقدّم التقني أَو تحرير الحكومة. وبينما يضع النقَّاد مقولتهم ضد رفع الحكومة لسياسة الحواجز، فإنَّهم نادراً ما يحدِّدون التفاعلات عبر الحدود الناجمة عن الجغرافية أَو التجديدات التقنيَّة في النقل علىٰ أنَّها مفيدة اقتصادياً.

الاعتماد المتبادل الاقتصادي الجمعي

يزيد التكامل التجاري والمالي عموماً من نشر دورة تقلب الأعمال في ما بين الدّول. وتعطي أَسعار الصرف العائمة الدّول نوعاً من العازلية ضد تقلّبات الدّول بعضها بعضاً. فعندما تتكامل أَسواق المال بصورة عالية، فلا تعطي الأَسعار العائمة عزلاً كاملاً كما بدا ظاهراً بعد ترابط 1973 في ما بين الاقتصاديات الصناعية الكبرىٰ. ولكن يمكن أن يكون الانتشار العالمي جيداً لدولة ما بقدر ما يكون سيئاً، كما يحدث عندما تنتقل تطورات محلية متعاكسة انتقالاً جزئياً إلىٰ باقي أنحاء العالم. يستطيع الميزان التجاري أن يعمل كمنظِّم آلي هام للناتج والعمالة، فيحسِّن زمن الكساد، ويسيء زمن الازدهار.

إن عدوىٰ الأزمات المالية مقلقة أكثر. فعقد التسعينيَّات وحده وفير بالأمثلة: أزمات سنتي 1992 و1993 في آلية الصرف الأوروبية، و«أزمة التيكويلا» التي بدأت بانخفاض سعر البيزو المكسيكي في سنة 1994، وأزمات شرق آسية والأسواق الصاعدة في جميع أنحاء العالم من تموز 1997 إلىٰ كانون الثاني 1999. من الواضح أنَّه عندما تكون في دولة ما أزمة فإنَّها تؤثِّر في الدّول الأُخرىٰ. يوجد إجماع بين علماء الاقتصاد الآن أكثر مما كان من قبل أنَّه ليس كل الارتفاع الملاحظ، ولا ترابطه عبر الدّولة، يمكن أن يُعزىٰ إلىٰ أن أَسواق رؤوس المال الفعَّالة تعاقب أَو تكافئ الدّول علىٰ أساس تقييم عقلي للأُسس الاقتصاديَّة. من الصعب أن نحقِّق العدل في فقرة واحدة من المناقشة التي هي كبيرة وقويَّة كالجدل حول مضامين الرفاه لتدفق رؤوس الأَموال العالميَّة

المتزايدة. ويبقى من وجهة نظر الغالبية أن الدّول تتحسَّن بالأَسواق المالية الحديثة للعولمة أكثر من دون هذه الأَسواق[36].

أثر التجارة في الأهداف الاجتماعيَّة الأُخرىٰ

يعترف كثيرون ممن يخشون العولمة أن للتجارة آثاراً إيجابيَّة في الدخل القومي لكنَّهم يرتابون في أن لها آثاراً عكسيَّة في أهداف أُخرىٰ ذات قيمة عالية كحقوق العمَّال وسلامة الغذاء والثقافة... إلخ. سندرس هنا قيمتين فقط، وباختصار، المساواة والبيئة[37].

توزّع الدخل

يمكن أن تكون التجارة والاستثمار العالميين مصدراً قوياً للنمو في الدّول الفقيرة، وذلك بمساعدتها علىٰ اللحاق بتلك الدّول التي تتقدّمها في عطاءات رأس المال والتكنولوجيا. وكان هذا عنصراً هاماً في النمو الباهر في دول شرق آسيا في ما بين الستينيَّات والتسعينيَّات والذي يبقى معجزة حتى في ما بعد الأزمات المالية في سنة 1997. وبتنشيط التقارب، تستطيع التجارة أن تساعد في تخفيض اللامساواة الضخمة في الدخل علىٰ مستوىٰ العالم. لكن معظم هؤلاء المهتمين بتوزيع الدخل يبدو أنَّهم أكثر اهتماماً بالمساواة ضمن الدّولة من المساواة العالميَّة.

في كتاب نموذجي حول نظرية «التجارة العالميَّة، موديل هيكشر ـ أوهلن ـ ساموبلسن ـ Heckscher - Ohlin - Samuelson» ـ تنبؤ مدهش حول توزع الدخل في دولة ما. وهو أن العوامل النادرة في الإنتاج سوف تخسر من التجارة، والعوامل الوفيرة سوف تستفيد. وهذا يعني، أن الدّول الغنية، تلك التي فيها رأسمال ومهارات سوف تستفيد علىٰ حساب العمَّال غير المهرة، بينما في الدّول الفقيرة سيكون الأمر عكس ذلك. ويصح التنبؤ نفسه علىٰ حركة رأس المال العالمي (أَو، من أجل ذلك الأمر، لحركة العمالة العالميَّة). ولكن كان

صعباً جداً أن نجد دليلاً مباشراً كبيراً على تنبؤات النموذج خلال فترة ما بعد الحرب، بما فيها آثار التوزّع ضمن الدّول الغنية أَو الفقيرة. ومن المحتمل أكثر، أن تكون ظواهر التكنولوجيا المتغيِّرة، والتجارة في الصناعة، وارتباط العمَّال بصناعات معينة أكثر أهمية من عامل العطاءات التي في قلب نموذج هيكشر ـ أوهلن ـ ساموبلسن[38].

في الولايات المتحدة ازدادت الفجوة بين الأجور المدفوعة للعمَّال المهرة والأجور المدفوعة للعمَّال غير المهرة بمقدار 18 نقطة مئوية ما بين سنة 1973 وسنة 1995 ثم تساوتا. والخوف أن تكون التجارة مسؤولة عن جزء من هذه الفجوة، وذلك بجعل العمَّال المهرة يستفيدون أكثر من العمَّال غير المهرة. من تقديرات إحصائيَّة عامَّة ـ وهي عادة تفرض الهيكل النظري أكثر مما تفحصه ـ إن ما بين 5 و30 بالمائة من الزيادة يمكن أن يعزى إلى التجارة. فالتقنية، وهي التي تزيد الطلب على العمَّال المهرة أسرع من العرض، هي العامل الرئيسي المسؤول عن البقية[39]. إن أحد أعلى التقديرات هو أن التجارة تساهم بثلث الزيادة الصافية في فجوة الأجور[40].

ومن عينة تتألَّف من ثلاث وسبعين دولة يجد تشاكابارتي Chakabarti أن التجارة تخفض فعلاً عدم المساواة بحسب ما يقيسها معامل جيني Gini. وتصح هذه العلاقة لكل فئة من فئات الدخل[41].

واضح أن توزع الدخل تقرِّره عوامل كثيرة وراء التجارة. أحدها سياسات لإعادة التوزيع تتخذها الحكومات. وفي بعض الحالات تبدأ هذه السياسات بجهد للتعويض أَو «لشراء» مجموعات يعتقد أنَّها تأثَّرت بالتجارة بصورة عكسية. لكن ظاهرة أكثر أهمية هي اتجاه لاستخدام إعادة توزيع أكبر عندما تصبح الدّول أغنى.

هناك نظام تجريبي قائم منذ زمن طويل، وهو ميل اللامساواة بالدخل للإساءة في المراحل الأولى للنمو ومن ثم للتحسين في المراحل اللاحقة.

obeikandl.com

والتفسير الأصلي لهذه الظاهرة المعروفة «بمنحنى كوزنيتس»، كان عليه أن يتعامل مع هجرة الريف إلىٰ المدينة[42]. لكن تفسيراً حديثاً عاماً مفاده أن إعادة توزيع الدخل «جيد جداً»، وهو شيء تختاره المجتمعات لتشتري منه أكثر، حتى بكلفة ما للدخل الجماعي، عندما تصبح غنية لدرجة كافية تمكّنها من دفع القيمة. إن كان هذا صحيحاً، يتوقع أن تزيد التجارة المساواة وذلك بزيادة الدخل الجماعي.

البيئة

يصح منطق مماثل وهو أن التجارة والنمو يمكن أن يكونا عاملين جيدين للبيئة، عندما تجتاز الدّولة مستوىٰ معيناً من دخل الفرد. فقد وجد جين غروسمان Gene Grossman وآلن كروغر Alan Krueger ما يسمَّى بمنحنى كوزنيتس البيئي Kuzents: نمو سيئ لتلوث الهواء والماء في المراحل الأولية للتصنيع ثم تخفيض للتلوث في ما بعد عندما تصبح الدّولة غنية بدرجة كافية تستطيع معها دفع تكاليف تنظيف بيئتها[43]. وتبع ذلك كتابات كثيرة[44]. والنقطة الرئيسيَّة هي أن الرغبات الشعبية لا تحتاج إلىٰ ترجمة آلية إلىٰ نوعية بيئيَّة، بل إن تدخّل الحكومة أمر مطلوب عموماً لمعالجة الأشياء الخارجية.

يندهش كثيرون لفكرة أن التجارة جيدة للبيئة. وتصح بدلاً منها فرضية التخلّص من التلوث إذ تشجع الشركات علىٰ وضع نتاج القطاعات عالية التلوث في دول ذات تعليمات بيئية متدنية حتى تبقى الشركات منافِسة. ولكن يقترح بحث لعلماء الاقتصاد أن تنظيم البيئة ليس عاملاً حاسماً في قدرة الشركات علىٰ التنافس عالمياً. فضلاً عن ذلك، إن الجري المعاكس للخوف من «السباق إلىٰ القاع» هو نقطة تحسين باريتو Pareto: تسمح التجارة للدولة بالحصول علىٰ الكثير من أهدافها مهما كانت بما في ذلك الدخل الأعلىٰ مقاساً بالسوق لمستوىٰ معين من نوعية البيئة، أو بيئة أفضل لمستوىٰ معيَّن من الدخل. وفي نموذج آخر يجمع الآثار المختلفة للتجارة بما فيها طريقة القياس وتركيب

الناتج. يقدر ورنر آنتويلر، Werner Antweiler، وبرايان كوبلاند Brain Copeland وإم. سكوت تيلر M. Scott Taylor إن زاد الانفتاحُ الناتج العام المحلي بنسبة 1٪، فإنَّه يقلِّل تركيز ثاني أكسيد الكربون بنسبة 1٪. والنتيجة إذن لأن التجارة جيدة للنمو فإنَّها مفيدة للبيئة أيضاً[45]. تأتي الدراسات الإيكونومترية علىٰ آثار التجارة والنمو في البيئة بنتائج مختلفة باختلاف الإجراءات المستخدمة للتلوث. هناك حاجة إلىٰ معايير بيئية أُخرىٰ. من الصعب أن نتصوّر أن تكون التجارة أي شيء ما عدا سيئة لبقاء الأخشاب القاسية في الغابات المدارية أَو الأجناس المهدَّدة بالانقراض دون تدخّل جهود حكومية كبيرة لحمايتها[46].

إن الحجّة أن الدّول الغنية سوف تتخذ خطوات لتنظيف بيئتها تصح فقط لقضايا ذات آثار محلية ـ حيث تكون الأشياء السيئة كالدخان والغبار Smog أَو تلوث الماء، خارجية بالنسبة للشركة أَو المنزل، لكنها داخليَّة بالنسبة للدولة. لكن بعض الأشياء الخارجية البيئية التي لقيت اهتماماً متزايداً في العقود الأخيرة هي عالميَّة. التنوع الحيوي، وصيد السمك الجائر، ونفاد الأوزون، والغازات الصادرة بتأثير البيت الزجاجي هي أربعة أمثلة. إن طناً واحداً من ثاني أكسيد الكربون يعطي الأثر نفسه في تسخين العالم بغضِّ النظر عن أي مكان صدر منه. ففي هذه الحالات تستطيع الدّول منفردة أن تفعل القليل لتحسين البيئة بغضِّ النظر عن مدىٰ اهتمام شعوبها أَو فاعلية حكوماتها. ولكل من هذه الأسباب الأربعة ناقشت الحكومات معاهدات عالميَّة في محاولة للتعامل مع هذه المشكلة. لكن محاولة التعامل مع نفاد الأوزون فقط، معاهدة مونتريال، هي التي لاقت نجاحاً كبيراً.

هل الانطباع الشعبي إذن صحيح، وهو أن التجارة والمال العالميين يزيدان من الخارجيات البيئية العالميَّة؟ نعم، ولكن بمعنى فقط أن التجارة والمال ينشِّطان النمو الاقتصادي. صحيح لو كان البشر لا يزالون بضعة ملايين

ويعيشون في فقر فترة ما قبل التصنيع، فإن ظاهرة صدور الغاز من البيت الزجاجي لن تكون قضية كبيرة. التصنيع يؤدي إلىٰ تدهور البيئة، والتجارة جزء من التصنيع. ولكن في النهاية، الكل يريدون التصنيع ولو لأنفسهم علىٰ الأقل. وإفقار النفس المتعمّد ليس خياراً واعداً. عندما يتم الاعتراف بهذه النقطة، لا يوجد شيء خاص بالتجارة بالمقارنة مع المصادر الأُخرىٰ للنمو الاقتصادي: تراكم المال، وهجرة الريف إلىٰ المدينة والتقدّم التقني.

يخشى خصوم معاهدة كيوتو Kyoto في الكونغرس الأمريكي إن وافقت الدّول الصناعيَّة علىٰ تحديد إصدار غاز الفحم وغازات البيت الزجاجي الأُخرىٰ فسوف يكون لذلك أثر عكسي علىٰ المنافسة الاقتصاديَّة الأمريكية مقابل الدّول النامية التي لا تشملها الاتفاقية بعد. وهذا صحيح جزئياً: فالقطاعات الأمريكية ذات الفحم الشديد سوف تعاني من آثار عكسية. لكن قطاعات أمريكية أُخرىٰ سوف تتأثَّر إيجابياً. وذلك بالمتاجرة مع الدّول التي لم تشترك. القضية الحقيقيَّة ـ أن السبب الرئيسي لحاجتنا إلىٰ مشاركة الدّول النامية في اتفاقية تغيير المناخ العالمي ـ هي أن الدّول الصناعية (بدون ذلك) سوف يكون لها أثر صغير في إصدارات الغازات العالميَّة خلال العقود المقبلة، حتى وإن كانت راغبة في التعاون وتحمّل التكاليف الباهظة التي ستدخل في إعادة تركيب اقتصادياتها في الطاقة. لكن هذه النقطة لا علاقة لها بالتجارة. فإن الأمر نفسه سيكون في عالم بدون عولمة اقتصاديَّة.

ملخص الاستنتاجات

يقدِّم هذا الفصل إجابات واثقة عن أسئلة حول مدىٰ ومصادر العولمة الاقتصاديَّة، ويقدِّم إجابات معتدلة الثقة عن أسئلة حول آثارها.

يتكامل العالم بصورة متزايدة من حيث التجارة والأموال منذ نهاية الحرب العالميَّة الثانية، بسبب انخفاض تكاليف الاتصالات وتراجع العوائق الحكومية. لكن الظاهرة ليست جديدة وليست كاملة. فقد كانت العولمة أكثر درامية في

نصف القرن الذي سبق الحرب العالميَّة الأولى، وكثير من التقدم الحاصل في النصف الأخير من القرن كان مجرد عكس الإنغلاق الذي جاء فيما بين الفترتين. وفي اعتبار آخر، لا تزال العولمة بعيدة جداً عن كونها كاملة. وخلافاً للانطباعات الشائعة، لا تزال حدود الدّول والجغرافية تعيق التجارة والاستثمار بشكل كبير. وبحساب بسيط لنسبة التجارة إلىٰ الناتج العام، نجد أنَّه ينبغي أن تزيد ست مرات قبل أن يصبح صحيحاً أن التجارة الأمريكية مع العالم هي كتجارتها المحليَّة. ومثال علىٰ العوائق اختلاف العملات واللغات والأنظمة السياسيَّة، ولكل منها آثار معيقة للتجارة مقدّرة إحصائياً إضافة إلىٰ بقية الآثار الهامَّة للمسافة والحدود والمتغيِّرات الجغرافيَّة والسياسات التجاريَّة.

كانت مناقشة الفصل لآثار العولمة الاقتصاديَّة مختصرة جداً. وكانت النظرية والبرهان داعمين لفرضية أن للتجارة آثاراً إيجابيَّة علىٰ الدخل الحقيقي. ولهذا يعتقد علماء الاقتصاد بأهميَّة السماح لعملية التكامل العالمي بأن تستمر، وخاصة من أجل تلك الدّول التي لا تزال فقيرة.

يمكن أن تكون الآثار في القِيَم الاجتماعيَّة غير الدخول مجتمعة إيجابيَّة أَو سلبية، وذلك بالاعتماد علىٰ التفاصيل، ولا يعطي الدليل الإحصائي دائماً إجابات محددة حول خط القاع. في الحالتين الأكثر دراسة: توزيع الدخل والتلوث البيئي، يبدو أنَّه يوجد شكل تسوء فيه الأشياء في المراحل الأولية من التصنيع، ولكن بعد ذلك تبدأ الأمور بالتحسّن بمستويات أعلىٰ من الدخل. وتختار المجتمعات التي تصبح غنية من حيث الناتج المقاس بالسوق، طرقاً أُخرىٰ أيضاً لتحسين نوعية حياتها. ومن الممكن أن يتسع المبدأ نفسه ليشمل القِيَم غير الاقتصاديَّة كالسَّلامة وحقوق الإنسان والديمقراطية. بالاختصار، يوجد سبب يجعلنا نأمل أن يكون للتجارة أثر مفيد غير مباشر يأتي من الأثر الإيجابي للتجارة في الدخل، بعيداً عن الآثار المختلفة المباشرة للتجارة في القِيَم غير الاقتصاديَّة.

تبقى الأسئلة حول الحكم العالمي إلىٰ فصول لاحقة في هذا الكتاب. لكنني سأختم بملاحظة حول موضوع معايير العمَّال والبيئة التي أثارت تظاهرات حامية في تشرين الثاني من سنة 1999 عند اجتماع منظَّمة التجارة العالميَّة في سياتل. إن «حيرة» عالميَّة ثلاثية تتألَّف من السيادة، والتنظيم، والتكامل قد لوحظت: يمكن للدولة أن يكون لها اثنان من هذه الأهداف المرغوبة، لكنَّها لا تستطيع أن يكون لها الثلاثة معاً. هل يعني هذا أن العولمة تعيق دول السيادة من اختيار أنظمتها العمالية والبيئية؟ ربما، لكن هموماً عبر الحدود كعمل الأطفال، وتعريض الأجناس للانقراض، وإصدار غازات البيت الزجاجي لا تنشأ من التجارة والاستثمار العالميين. هذه المشكلات موجودة حتى بدون تجارة. تنشأ هذه الهموم من نوع من العولمة غير اقتصادي ـ يتوجب فيه التعامل مع نشر المعلومات والأفكار بصورة أكثر ـ وسوف يناقش في فصول أُخرىٰ من هذا الكتاب. يفترض أن المتظاهرين لا يفضِّلون إيقاف هذا النشر. ولكن في تلك الحالة لن يفيد إغلاق العولمة الاقتصاديَّة أيضاً.

ليست التجارة العالميَّة ولا المؤسَّسات العالميَّة، كمنظَّمة التجارة العالميَّة، عوائق في طريق معالجة هذه الهموم. علىٰ العكس من ذلك، إن العائق للجهود المتعددة الأطراف لحماية البيئة العالميَّة، كتصديق معاهدة كيوتو Kyoto حول تغيير المناخ، هو السيادة الوطنية بالضبط، مع فشل المواطنين في كل دولة في الاتفاق في ما بينهم علىٰ الأولويات التي يجب علىٰ مجتمعاتهم أن تضعها فوق الفوائد البيئيَّة. هذان العائقان ـ الانشغال بالسيادة الوطنية والاختلافات الداخليَّة ـ هما، من المضحك، أسوأ في الولايات المتحدة من أي بلد آخر. ليس العائق للعمل العالمي في مجال البيئة، كما بدا أن معظم المتظاهرين في سياتل يعتقدون، هو تجاوز المؤسَّسات متعدِّدة الأطراف «كمنظَّمة التجارة العالميَّة» للسيادة.

ملاحظات

(1) جيفري فرانكل، «Regional Trading Blocs in The World Trading System», (Washington Institute for International Economics, 1997)، فصل 3.

بول كروغمان، «Growing World Trade: Causes and Consequences»، ص 327 ـ 362 (Brookings Papers on Economic Activity, No. 1 (1995).

يؤكد كروغمان أن الكثير من أكثر التقدم التكنولوجي الهام حدث قبل 1870، كالسفن ذات الجسم الفولاذي، والدافع البرغي، والبرق عبر الأطلسي. «ويعلق كوبر على بول كروغمان: «Growing World Trade: Causes and Consequences,» (Brookings Papers on Economic Activity no. 1 (1995) ص 363 ـ 368.

ويقول إن التقدم التكنولوجي في هذا القرن كان له أثر أكبر مما يعترف كروغمان كما يفعل مايكل بوردو، وباري إيشنغرين، ودوغلاس ايرون، «Is Globalization Today Really Diffrent Than Globalization a Hundred Years Ago? (Brookings Trade Forum) (Brookings, 1999) ص 1 ـ 65.

(2) ألبرتو أليسينا، إيزيكو سبولاور، ورومان ويزيارغ، «Economic Integration and Political Disintegration,» (Working Paper 6163 (Cambridge, Mass.: National Bureau of Economic Research, September 1997)، و (سوف يطبع American Economic Review).

اليسينا وسبولاور ويزيارغ يناقشون في أن الترابط بين التكامل التجاري (كما يظهر من تناسب التجارة إلى مجمل الناتج المحلي) والانفصال السياسي (كما يظهر من عدد الدّول في العالم) شكل نظامي على مدى التاريخ، ويعزى ذلك إلى الحاجة إلى اقتصاد النطاق. إذا استطاعت الدّول الحصول على اقتصاد النطاق هذا من خلال تجارة عالميَّة في نظام عالمي مفتوح، فإنَّها لا تحتاج لأن تحتفظ بها من خلال اتحاد اقتصادي مع دول أُخرى.

(3) لكن ليست الحالة دائماً هي أن «لا شيء جديداً تحت الشمس». فقد كانت العولمة الاقتصاديَّة في القرن التاسع عشر مختلفة نوعياً عما جاء في القرون السابقة، مثلاً، عصر الاكتشافات.

كيفن أورورك، وجيفري وليامسن، «The Heckscher - Ohlin Model between 1400 and 2000: Why It Explained Factor Price Convergence, When It Did Not, and Why», (Working Paper 7411 (Cambridge, Mass: National Bureau of Cambridge University Pres Research, Nov. 1994».

تظهر هذه الورقة المعايير الاقتصاديَّة ذات العلاقة «الخبطة الكبيرة» للعولمة تؤرخ بشكل صحيح في القرن التاسع عشر.

(4) جون مينارد كينيس، «The Economic Consequence of the Peace,» (Harcourt, Brace and Howe, 1920).

(5) إن المؤتمر المنعقد في بريتون وودز، نيوهامبشاير في سنة 1944 اقترح تأسيس منظَّمة التجارة الدّولية، كمؤسَّسة ثالثة من المؤسَّسات، وهي التي تنشط التجارة الحرة. لكن في

هذه الناحية، اختار الكونغرس في الولايات المتحدة تكرار رفضه قبل 25 سنة، رفض عصبة الأمم من قبل الرئيس، وبذلك لاقت ITO مصيرها عند حملها. لم يكن ذلك ممكناً حتى 1955 حيث أغلقت الغات في جنيف الفجوة وأصبحت وكالة عالميَّة متعددة الأطراف، منظمة التجارة العالميَّة.

(6) ريتشارد بولدوين (Richard Baldwin) وفيليب مارتن (Philippe Martin)، «Two Waves of Globalization: Superficial Similarities, Fundamental Differecnes», NBER Working Paper 6904 (كانون ثاني 1999).
تقدم وفرة من المعطيات تقارن عولمة ما بعد الحرب مع الموجه الأسبق من 1820 إلىٰ 1914.

(7) تؤلف الدّولة المتوسطة نحو 0,5 من ناتج العالم. (يوجد نحو 180 عضواً في صندوق النقد الدولي). وهكذا في عالم تحول إلىٰ العولمة بشكل كامل، فإن الدّولة المتوسطة تشتري أو تبيع 99,5٪ من ناتجها إلىٰ العالم الخارجي. ومرَّة أُخرىٰ، تقع معظم اقتصاديات الدّول بعيدة عن هذه الدرجة من التكامل العالمي. وسنغافورة وهونغ كونغ هما استثناءان فقط. تبلغ صادراتهما ومستورداتهما (لكل منهما) أكثر من 100٪ من مجمل الناتج المحلي، وهذا يشير إلىٰ أن مستوىٰ التناسب يجب أن يكون قياس مجموع المبيعات، وليس القياس مضافاً إليه الزيادة كمجمل الناتج المحلي. بعبارة أُخرىٰ، إن الإحصاء، بأن العولمة يجب أن تزيد ست مرات قبل أن تكتمل، هو إحصاء يقلِّل من التقدير.

(8) لانت بريتشيمت (Lant Pritchett) وجريتا سيثي (Greta Sethi)، «Tariff Rates, Tariff Revenue, and Tariff Reform: Some New Facts»، (ص 1 ـ 16 (كانون ثاني 1994) World Bank Economic Review, vol. 8).

(9) بين السلع، إن الهامش للسيف (CIF) في تجارة الولايات المتحدة يتراوح من المنخفض 0,7٪ للؤلؤ و0,8٪ للطائرات، إلىٰ المرتفع 25,1٪ للملح والكبريت والتربة والحجارة والمواد اللاصقة. وبين شركاء الولايات المتحدة التجاريين يتراوح هامش CIF من 1,7٪ بالنسبة للمكسيك إلىٰ 25,8٪ بالنسبة لغينيا. ولدراسة وتطوير هذه الإحصاءات، انظر فرانكل (Frankel) الصفحة 40 ـ 45، «Regional Trading Blocs».

(10) أجرىٰ مسح ما كتب هنا كينيث راغوف (Kenneth Rogoff)، «The Purchasing Power Parity Puzzle,» (Journal of Economic Literature, vol. 34) (ص 647 ـ 668 (حزيران 1996)).

(11) تشارلز آنجل (Charles Engel)، «Real Exchange Rates and Relative Prices: An Emperical Investigation,» (Journal of Monetary Economics, vol. 32)، صفحة 35 ـ 50 (آب 1993).

(12) كينيث فروت (Kenneth Froot)، مايكل كيم (Michael Kim) وكينيث راغوف (Kenneth Rogof)، «The Law of One Price over 700 Years,» (Working Paper 5132) (Cambridge, Mass. National Bureau of Economic Research, May 1995).

(13) من 1870 إلىٰ 1913، لكن يجد أورورك ووليامسون، «The Heckscher-Ohlin Model,» اتجاه هبوط في تفاضل أسعار القمح بين أوروبا والولايات المتحدة نتيجة للتجارة.

(14) هانز ليننيمان، «An Econometric Study of International Trade Flows,» (Amsterdam: North-Holland, 1960);
وبيتر درايسديل وروس غارنوت (Peter Drysdale and Ross Garnaut)، «Trade Intensities and the Analysis of Bilateral Trade Flows in Many-Country World», (Hitotsubashi Journal of Economics, vol. 22 (1982) (صفحة 62 ـ 84).

(15) تشارلز انجلز وجون روجرز، «How Wide Is the Border?» (صفحة 1112 ـ 1125 (كانون أول 1996) American Economic Review, vol. 86).

(16) إن المصادر لتقديرات الجاذبية الموضوعة هنا، ما لم يكن عكس ذلك محدداً، هي من فرانكل وكذلك من أندرو روز في مقالته «Regional Trading Blocs,» «One Money, One Market, Estimating the Effect of Common Currencies on Trade,» (Economic Policy, vol. 30 (ص 7 ـ 46 (نيسان 2000)).
وجفري فرانكل وأندرو روز، «An Estimate of the Effect of Currency Unions on Trade and Growth,» conference on Curency Unions, organized by Alberto Alesina and Rebert Barro, Hoover Institution, Stanford University, May 2000; and an early reference on the gravity model is Linneman, «An Econometric Study».

(17) إيفرايم كلانيمان (Ephraim Kleiman)، «Trade and Decline of Colonialism,» (Economic Jornal vol. 86) (صفحة 459 ـ 480 (أيلول 1976)).

(18) تعرف العلاقة الاستعمارية كما في 1945. (قبل أخذ الأس، التقدير هو 1,75 في 1990 أَو 2,2 للسنوات 1970 ـ 1990 مجتمعة).

(19) إدوار مانسفيلد (Edward Mansfield)، «Effects of International Politics on Regionalism in International Trade»، في كتاب من إعداد: كيم أندرسون، وريتشارد بلاكهرست: «Regional Integration and the Global Trading System,» (Harvester Whealsheaf, 1993);
وإدوارد مانسفيلد وراشيل برونسون في كتاب من إعداد إدوارد مانسفيلد وهيلين ملنر: «The Political Economy of Major Power Trade Flows,» «The Political Economy of Regionalism,» (Columbia University Press 1997);
وجوناغوا وإدوار مانسفيلد، «Power Politics and International Trade,» (American Political science Review, vol. 87) (ص 408 ـ 45 (حزيران 1993)).

(20) فرانكل، «Regional Trading Blocs» وروز: «One Money».

(21) شانغ ـ جين وي: «How stubborn Are Nation States in Globalization?» (نيسان 1996)، (Cambridge, Mass. National Bureau of Economic Research).

(22) جون ماكولم، «National Borders Matter: Canada-U.S. Regional Trade Pattern,» (American Economic Review, vol. 85) (ص 615 ـ 623 (حزيران 1995)).

(23) جون هيلي ويل، «How Much Do National Borders Matter?» (Brookings, 1998).

(24) إنجل وروجرز، «How Wide Is Border?».

(25) جون هيلي ويل وجون ماكولم «National Borders Still Matter for Trade,» (Policy Options/ Options Politique, vol. 16) ص 44 ـ 48 (تموز ـ آب 1995).

(26) فرانكل، ««Regional Trading Blocs,» pp. 135-139.

وجيفري فرانكل وشانغ ـ جين وي، في كتاب من إعداد فرانكل: «Regionalization of World Trade and Currencies: Economics and Politics,», «The Regionalization of the Word Ecnonmy» (University of Chicago Press, 1997), وروز، «One Money».

(27) روز، «One Money».

(28) آلن تايلر، «International Capital Mobility in History: The Saving-Investment Relationship», (Working Paper 5743), (Cambridge, Mass.: National Bureau of Economic Research, 1996).

(29) مارتن فيلد ستاين (Martin Feld Stein)، وتشارلز هوريوكا (Charles Horioka)، «Domestic Saving and International Capital Flow,» (Economic Journal, vol. 90 (1980): 314-329; وجيفري فرانكل، «Measuring International Capital Mobility: A Review,» American Economic, vol. 82 (صفحة 197 ـ 202 (أيار 1992)).

يعرض مسحاً موجزاً لاختبارات مساواة الوفر ـ الاستثمار والفائدة للتكامل (الاندماج) المالي.

(30) كارن لويس، «Puzzles in International Financial Markets,» في كتاب من إعداد جين غروسمان وكينيث راغوف: Handbook of International Economics, vol. 3 (North Holland, 1995).

(31) يبدو أن المشاعر الخاصة بالدّولة تفرق بين المستثمرين الذين يقيمون في دول مختلفة. يختلف سعر أموال الدّولة ذات الطرف الواحد في مدينة نيويورك اختلافاً كبيراً من «القيمة الصافية للأصول»، سعر سلة الأسهم التي يتاجر بها في الدّولة، الذي يجب أن يكون مماثلاً بالسعر.

كينيث فروت وإيميل دابورا، «How Are Stock Prices Affected by the Location of Trade,» (Journal of Financial Economics, vol. 53) (صفحة 182 ـ 216) (آب 1999).

حتى في حالة الشركات المتماثلة عملياً، يبيِّن فروت ودابورا أن أمثال القوائم السيامية (روبال دتش/ شل يبين اندماجاً (تكاملاً) ناقصاً، فرويال دتش تتصرف بالسعر كأنَّها جزء من سوق الأسهم في نيويورك، بينما تعتبر شل كأنَّها جزء من سوق لندن.

(32) جين غروسمان والهنان هيلبمان (Gene Grossman and Elhanan Helpman)، «Innovation and Grwoth in the Global Economy,» (MIT Press, 1991) وإلهنان هيلبمان وبول كروغمان، «Market Structure and Foreign Trade.» (MIT Press, 1985).

(33) جيفري فرانكل، وداڤيد رومر، «Does Trade Cause Growth?» (American Economic Reveiw vol. 89) (ص 379 ـ 399 (حزيران 1999)).

(34) التقدير الأصغر أكثر علاقة إذا رغب المرء بتثبيت عوامل دخل حاسمة كالاستثمار ورأس المال البشري والدخل الابتدائي (1990) لكي تعزل الأثر المباشر للتجارة في الدخل. لكنها تترك مثلاً أي أثر للانفتاح الذي يأتي بطريق الاستثمار المشمول ضمن أعداد أكبر. التقدير الأصغر أكثر علاقة إذا رغب المرء بتثبيت هذه العوامل الحاسمة للدخل

كالاستثمار ورأس المال البشري والدخل الابتدائي (1960) لكي تعزل الأثر المتوسط المدىٰ المباشر في الدخل. ولكن بغرض السرعة المقدرة للالتقاء، فإن أثراً يبلغ 0,3 خلال فترة 25 سنة ينتقل إلىٰ أثر 1,2 علىٰ المدىٰ الطويل لدولة ثابتة. دوغلاس ايرون وماركو تيرڤيو، «Does Trade Raise Income? Evidence from the Twentieth Century». المسودة الأولية (آذار 2000) تعود إلىٰ 1913، وتجد آثاراً كبيرة أيضاً.

(35) داني رودريك وفرانسيسكو رودريغويز، «Trade Policy and Economic Growth: A Skeptic's Guide to the Cross-National Evidence.» (Harvard University, Kennedy School of Government, 2000); and National Bureau of Economic Research, «Macroeconomics Annual 2000 (Cambridge, Mass.) سيصدر.

لقد انتقدوا الأدبيات التجريبية التي تجد ارتباطاً ما بين التجارة والنمو.

(36) توجد مراجع كثيرة ممكنة. موريس أوبستفيلد، «The Global Capital Market: Benefactor or Menace?, Working Paper 6559 (Cambridge, Mass.: National Bureau of Economic Research, وستصدر أيضاً (أيار 1998)، في (Journal of Economic Perspectives,)، وجيفري فرانكل، «Proposals Regarding Restrictions on Capital Flows,» (African Finance Journal vol. (1999) ص 92 ـ 104.

يذكر كل منهم حجته بإيجاز إلىٰ جانب أَو ضد انتقال رأس المال العالمي.

(37) واحدة من أهم المقولات لصالح التجارة هي غير اقتصاديَّة، وهي التي تشجع السلام والتفاهم، وتساعد في انتشار القِيَم كالديمقراطية والأسواق الحرَّة التي يعطيها الأمريكيون أهمية كبيرة. لا يوجد مجال كاف لبحث هذه المقولة هنا. هذه هي من المحتمل أن تكون جيدة بقدر الخصوم الذين هم تحت تأثير وهم بأن التجارة الحرة هي معروف يؤديه الأمريكيون ليفيدوا دولاً أخرىٰ، معروف، مثلاً، كان ضرورة جيوسياسيَّة خلال الحرب الباردة لكن الولايات المتحدة لم تعد تستطيع تقديمه.

(38) أورورك، ويليامسن (O'Rourke-Williamson)، «The Heckscher-Olin Model,» يجدان أن للتجارة أثراً كبيراً مفترضاً في العوائد من العمل، الأرض ورأس المال في القرن التاسع عشر، الفترة التي صممت نظرية هيكشير ـ أوهلن للتفسير.

(39) مثلاً، انظر كروغمان وروبيرت لورانس، «Trade, Jobs and Wages,» (Scientific American), (نيسان 1994).

(40) علىٰ الرغم من أن هذه فقط 6٪ من مجمل القوىٰ غير المتساوية. التعقيد هو أن زيادة كبيرة حدثت في عرض العمال المهرة، وهذا العمل يجعل الأجور النسبية تهبط، وهكذا فإن مجمل القوىٰ غير المتساوية التي يجب تفسيرها هي أكثر 100٪ من الزيادة في الفجوة بين أجور المهرة وغير المهرة. وليام كلاين،

«Trade, Jobs and Income Distribution,», (Washington: Institute for International Economics, 1997).

(41) آڤيك تشاكرا بارتي، «Do Nations That Trade Have a More Unequal Distribution of Income?» (University of Wisconsin, 2000).

(42) روبرت بارو، «Inequality, Growth, and Investment,» Working Paper 7038 (Cambridge, Mass.) (آذار، 1999)، وتشمل مراجع وإحصائيات حديثة تدعم العلاقة لكثير من الدّول.

(43) جين غروسمان وآلن كروغر، «Economic Growth and the Environment,» (Quarterly Journal of Economics, vol. 110 (1995) (ص 353 ـ 377).

(44) بعض المعطيات التي روجعت ليس داعمة لعلاقة U المقلوبة بين الدخل والتلوث. وليام هاربو، آرك ليفنشون وداڤيد ويلسون، «Reexamining the Empirical Evidence for an Environment al Kuznerts Curve,», NBER Working Paper 7711 (Cambridge, Mass. NBEr,) (أيار 2000).

لكن المؤلفين يجدون أيضاً أن التجارة بوضعها الراهن ذات تأثير مفيد، يبقى ثابتاً من أجل الدخل.

(45) بعد القرار حول مكان وضع الشركات، فإن الشركات المتعددة الجنسيات تعطي اهتماماً أكبر كثيراً لمواضيع مثل كلفة العمالة والوصول إلىٰ السُوق من التعليمات البيئية المحلية.

ج. آ، توبي، «The Effects of Domestic Environmental Policies on Patterns of World Trade: An Empirical Test,» (Kyklos, vol. 43 (1990) p.p. 191 - 209).

وآدام جاف (Adam Jaffe) وآخرون، «Environmental Regulation and the Competitiveness of U.S. Manufacturing: What Does the Evidence Tell US?» (Journal of Economic Literature, vol. 33 (1995) p. p. 132-162.

(46) وارنر أنتويلر، برايان كوبلاند، وم. سكوت تايلر: «Is Free Trade Good for the Environment?» (Working Paper 6707 (Cambridge, Mass: NBER,) (آب 1988).

obeikandl.com